الأنباء
الخميس 9 يوليو 2015

نقوم بفحص سبعة آلاف متطوع محتمل

واشنطن: ندرب 60 فقط من المعارضة السورية

صورة نشرت 26 يونيو على الإنترنت لمقاتلين من داعش يطلقان صاروخا مضاد للدبابات في الحسكة (أ.ب)

واشنطن ـ وكالات: قال وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر، امس «إن عدد المتطوعين السوريين الذين بدأ تدريبهم حتى 3 يوليو قرابة 60 مقاتلا نحو 1٪ من المستهدف، وهو رقم أصغر بكثير مما طمحنا اليه في هذه المرحلة»، مضيفا أن الولايات المتحدة تفحص سبعة آلاف متطوع محتمل.

جاء ذلك في معرض الإفادة التي أدلى بها كل من الوزير الأميركي كارتر، ورئيس هيئة أركان الجيش الجنرال مارتن ديمبسي خلال جلسة استجواب أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي (أحد غرفتي الكونغرس).

وفي الوقت ذاته دافع الوزير، عن سياسات الإدارة الأميركية في حربها ضد داعش، قائلا في الجلسة نفسها «الاستراتيجية صحيحة، لكن التنفيذ بحاجة إلى تعزيز، خاصة على الأرض».

وتابع «أخبرت القادة العراقيين بأنه برغم استعداد الولايات المتحدة لتقديم دعم مفتوح للعراق أكثر مما نفعله حاليا، فإن علينا أن نرى التزاما أكبر من جميع مرافق الحكومة العراقية».

وأوضح كارتر «نحن نعلم من خلال تاريخنا في المنطقة (الشرق الأوسط) أن وضع قوات أميركية مقاتلة على الأرض كبديل للقوات المحلية لن يأتي بحلول دائمة، لذا فنحن ندعم قوات العراق الأمنية، ونبني قوات معارضة سورية معتدلة، يتم تدقيق خلفياتها، لكن كلا الجهدين يحتاج إلى تعزيز».

واعتبر كارتر أن «الضربات الجوية لقوات التحالف حدت من حرية داعش في التحرك، وقيدت قدرته على تعزيز مقاتليه، وأضعفت قابليته على التوجيه والسيطرة».

واعترف الوزير الأميركي بأن عمل القوات الأميركية في العراق تباطأ بسبب عدم وجود متطوعين يخضعون للتدريب.

واستطرد قائلا «جهودنا في بناء قدرات الشريك، والمساعدة، والمشورة في العمليات المستمرة، تتم من خلال مساهمة ما يقرب على 3550 موظفا أميركيا في ستة مواقع في مختلف أنحاء البلاد، إلا أن عملهم التدريبي قد تباطأ بسبب قلة المتدربين (الذين سيقومون بدورهم بتدريب آخرين)».

وقال كارتر «منذ 30 يونيو تسلمنا عددا كافيا من المتدربين، لما يكفي لتدريب 8800 جندي من الجيش العراقي وقوات البيشمركة، إضافة إلى 2000 من قوة مكافحة الإرهاب، فيما لايزال 4000 جندي، بمن فيهم 600 من قوة مكافحة الإرهاب، قيد التدريب حاليا».

بيد أن كارتر أقر بأن بلاده تواجه أزمة أكبر مع القضية السورية، قائلا «بعد ثلاثة أشهر من بدء برنامجنا (التدريب والتسليح)، فإن التدريب جار، ونعمل على فحص وتدقيق قرابة 7000 متطوع لضمان بأنهم ملتزمون بقتال داعش، ويجتازون فحص مكافحة التجسس».

وفي سياق متصل، انتقد جون ماكين سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في حربه ضد تنظيم داعش، واصفا تصريحات الأخير بتفوق قوات التحالف المحارب لداعش بأنها «أوهام ذاتية».

وقال ماكين الذي يرأس اللجنة «عندما يتعلق الأمر بداعش، فإن تعليقات الرئيس الأميركي في البنتاغون تكشف عن درجة مقلقة من الإيهام الذاتي، التي تتميز بها طريقة تفكير هذه الإدارة».

ماكين: تصريحات أوباما بتفوق التحالف على داعش «أوهام ذاتية»

تركيا تقيم مخيماً جديداً لاستقبال 55 ألف لاجئ سوري

أنقرة ـ أ.ف.پ: نقلت الصحف التركية امس عن مدير الوكالة الحكومية المكلفة إدارة الكوارث قوله ان تركيا تبني في جنوب البلاد مخيما جديدا ضخما يمكنه استيعاب حتى 55 ألف لاجئ سوري.

وقال فؤاد اوكتاي في صحيفة ميلييت ان «الأعمال على وشك الانتهاء في المخيم القادر على استيعاب 55 ألف شخص في كيليتش» (جنوب) قرب الحدود مع سورية.

وهذا المخيم الذي سيكون الاكبر الذي تقيمه تركيا يهدف لاستقبال دفعة جديدة من اللاجئين في حال تقدم الجهاديون في تنظيم الدولة الإسلامية الى الحدود التركية من محافظة حلب كما قال المسؤول.

وأضاف «في حال حصول حركة نزوح كبيرة سيصل 100 ألف شخص الى تركيا».

ومنذ بداية النزاع الدائر بين نظام الرئيس بشار الأسد والمتمردين منذ ابريل 2011 فر اكثر من 1,8 مليون سوري من بلادهم الى تركيا من حيث يحاول البعض كل يوم الوصول سرا الى أوروبا.

وتركيا التي أصبحت بلد الاستقبال الرئيسي للاجئين السوريين تؤوي 278 ألفا في 25 مخيما لكن الباقين يعيشون في ظروف صعبة جدا في عدة مدن في البلاد.

في يناير فتحت السلطات التركية مخيما ضخما يمكنه استيعاب 35 ألف شخص في سروج (جنوب) لاستقبال قسم من اللاجئين الذين غادروا مدينة كوباني السورية الكردية بعد أن حاصرها الجهاديون.

موسكو تأمل أن تسفر الجولة الثالثة من المفاوضات السورية عن نتائج عملية

موسكو ـ أ.ش.أ: أكد جينادي جاتيلوف، نائب وزير الخارجية الروسي أن موسكو تأمل أن تسفر الجولة الثالثة من المفاوضات السورية في العاصمة الروسية عن نتائج عملية.

ونقلت وكالة أنباء (نوفوستي) الروسية امس عن جاتيليوف، الذي كان يتحدث للصحافيين في الأمم المتحدة، قوله: «لقد عقدنا لقاءين في موسكو جرت خلالهما نقاشات بناءة، ونفضل أن تكون نتائج اللقاء الثالث عملية». وأضاف: «إذا أبدت أطراف العملية التفاوضية السورية الإرادة السياسية لذلك، فنحن مستعدون لعقد الجولة الثالثة في موسكو». يذكر ان العاصمة الروسية كانت قد شهدت جولتين من المشاورات السورية، استطاعت الأطراف

المتفاوضة في الجولة الثانية، التي عقدت بين 6 و9 أبريل الماضي، الاتفاق على نقاط تؤكد ان تسوية الأزمة السورية يجب أن تكون عبر الوسائل السياسية على أساس مبادئ بيان جنيف 30 يونيو 2012.

تقرير إخباري

عون و«لعبة الشارع»: المبررات والمحاذير

بيروت ـ خاص: «ورقة اللجوء الى الشارع» تكون عادة آخر الأوراق التي يلعبها فريق أو حزب أو زعيم، بعد استنفاد الأوراق السياسية.

والانتقال من الطاولة (طاولة الحكومة أو طاولة الحوار) الى الشارع يعني الانتقال من وسيلة الإقناع الى وسيلة الضغط، وبعد وصول الطرف المبادر الى خيار الشارع الى قناعة بأن الحوار السياسي لم يعد متاحا ولم يعد مجديا، وأن اللعبة السياسية أقفلت ووضعته في حال حصار، وحيث لم يعد من مجال لكسر هذا الواقع إلا بطرق التفافية ووسائل ضاغطة لتحسين الشروط والحؤول دون تغيير قواعد اللعبة السياسية والإبقاء على «وضع متكافئ».

خيار اللجوء الى الشارع وصل إليه العماد ميشال عون هذه الأيام ويعود إليه مجددا بعد طول غياب وفي ظل ظروف مختلفة.

وهو اضطر الى سلوك هذا «الطريق الوعر» لوقف دورة الخسائر السياسية التي لا تقف عند حد: معركة رئاسة الجمهورية خسرها عمليا لمجرد أن فرصه للوصول الى قصر بعبدا صارت ضعيفة وإلى حد ما متعذرة، معركة قيادة الجيش على وشك أن يخسرها والقرار السياسي المتخذ بالتمديد للعماد جان قهوجي لا ينقصه إلا الترجمة العملية عبر قرار لوزير الدفاع يصدر قريبا، وقواعد اللعبة الحكومية المطبقة في فترة الشغور الرئاسي يراد لها أن تتغير.

فجدول الأعمال بات محصورا برئيس الحكومة، والقرارات تتخذ بالتصويت بدل التوافق، والإجماع الوزاري لم يعد شرطا وعائقا. وفي الواقع وصل العماد عون الى وضع لم يعد لديه ما يخسره ولم يعد بإمكانه السكوت في وجه خصومه وسياستهم التي تتراوح بين «الخداع والاستفزاز».

إذا كان واضحا أن «الشارع» صار خيارا سياسيا لدى العماد عون، ليس واضحا حتى الآن الطريقة التي سيتم بها اللجوء الى الشارع وطبيعة التحركات الاحتجاجية التي ستعتمد على الأرض، وهل تكون مماثلة لما حدث سابقا عندما اعتصم التيار الوطني الحر لفترة في وسط بيروت متضامنا مع اعتصام حزب الله، أو عندما تم قطع طرق رئيسية بالمتظاهرين وبإطارات مشتعلة.

لا يكشف مسؤولو التيار الوطني عن طبيعة التحركات وساعة الصفر للبدء فيها ويكتفون بالقول إنها لن تكون تقليدية وإنما ستكون موجعة ومفاجئة في نوعيتها، وأن كل شيء بات معدا وجاهزا بعد سلسلة اجتماعات عقدت على مدى الأسابيع الماضية وأعادت تنظيم صفوف التيار وأعدت خططا لكل الظروف والاحتمالات بما في ذلك تنفيذ «انتشار شعبي» على الأرض...

لجوء عون الى الشارع، ويبدو بمثابة خرق لقواعد اللعبة ومثل عزف سياسي منفرد على إيقاع أوضاع داخلية متوترة وأوضاع إقليمية ساخنة، يقابل بتحذيرات وتحفظات، وهو مازال حتى الآن تهديدا وقبل أن يصبح واقعا، من خصوم عون وحلفائه على حد سواء.

ومن الحلفاء كان فرنجية الأوضح والأصرح في رفض لعبة الشارع، فيما تحفظ حزب الله بشكل ضمني ورأى أن لا ضرورة لذلك مادامت اللعبة الحكومية ممسوكة.

أما بري فهو حاليا لا يعد على لائحة الحلفاء وإنما على لائحة الخصوم بعدما عاد طيف التحالف الثلاثي الذي يقول أركانه (بري ـ الحريري ـ جنبلاط) إن لعبة الشارع لا توصل الى نتيجة وسبق أن جربت على يد أكثر من طرف، وأن كل شارع في لبنان يقابله شارع وكل فعل يولد ردة فعل، ولعبة الشارع لا توصل الى حلول وإنما تزيد في تعقيد المشاكل.

وعلى الساحة المسيحية ثمة حالة من الحذر والتشكيك في جدوى تحريك الشارع وفي توقيت التصعيد (في عز الموسم السياحي) وظروفه وأهدافه، وحيث تختلط المسائل الشخصية مع العناوين المسيحية الكبرى.

وثمة خشية من تكرار حالات ونماذج سابقة عندما كانت التحركات المسيحية في الشارع توضع في تماس وتصادم مع الجيش والقوى الأمنية.

وفي هذه النقطة لا تكفي تأكيدات وزير الداخلية بأن لا مشكلة مع التحركات السلمية ولا ما ينقل عن قيادة الجيش بأن المسألة تقع في اختصاص ونطاق «قوى الأمن الداخلي»، ذلك أن دينامية الشارع لا يمكن ضبطها والتحكم بها خصوصا مع وجود احتمالات ومحاولات للدخول على خط الأحداث وتأجيج الموقف واللعب على التناقضات والحساسيات بما فيها تلك الموجودة بين عون وقهوجي.

هل تنتقل الأزمة السياسية الى الشارع أم تقف الأمور عند هذا الحد، وعند «حافة الهاوية»، وحيث تطورات ربع الساعة الأخير تشير الى دخول لحزب الله على الخط، والى«رسالة سياسية عاجلة» بعث بها الحريري الى عون وتدعو الى التهدئة وإفساح المجال أمام مخارج سياسية وحكومية.

مصادر لـ «الأنباء»: سلام انتقل من الضوء الأخضر إلى الأصفر ملوحا بالتحول إلى تصريف الأعمال

لبنان: التماسك الحكومي أمام الاختبار الحاسم اليوم

بيروت ـ عمر حبنجر

التماسك الحكومي امام اختبار المواجهة التي يطرحها العماد ميشال عون لفرض شروطه القاطعة: اما تعيين قائد جديد للجيش يرضي عنه واما تعطيل انتاجية مجلس الوزراء وتحويله الى بطة مشلولة على صورة رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

رئيس الحكومة تمام سلام مطالب من حزب الله ببذل اقصى طاقاته على الصبر والتحمل، وبالتالي التريث في نقل المواجهة التي يريدها عون في الشارع ابتداء من اليوم الخميس منعا لمجلس الوزراء من الاجتماع الى داخل المجلس ريثما يتبلور موضوع توقيع الاتفاق النووي الايراني مع الدول الست وعلى اعتبار ان الحزب ملزم بالوقوف الى جانب عون الآن، كما ابلغ الوزير محمد فنيش الى رئيس الحكومة بينما يريد سلام المساواة بين مراعاته لطروحات وتصرفات العماد عون وبين رغبات الاكثرية الوزارية الداعمة له ولحقه في ممارسة صلاحياته الدستورية دون تردد.

سلام ابلغ المعنيين بانه لن يؤجل موعد الجلسة ومتمسك بمسؤولياته على رأس حكومة فاعلة لا مشلولة، وهذا ما رد به على وزير حزب الله محمد فنيش الذي يبدو انه سعى الى اقناع سلام بتأجيل الجلسة او عدم اتخاذ قرارات فيها من خارج آلية الاجتماع الحكومي على الاقل.

لكن ثمة مصادر اكدت لـ «الأنباء» ان الرئيس سلام لمح الى حكومة تصريف اعمال، بمعنى التهديد بالاستقالة، الامر الذي لا يناسب حزب الله في المرحلة الراهنة، ونقل زوار الرئيس سلام ان الضوء الاخضر تحول لديه الى اصفر ميال للاحمرار، وانه يرفض ان يكون حارسا على التعطيل، لذا قد يفضل تحويل حكومته الى حكومة تصريف اعمال.

ولاحظ الزوار ان حزب الله الذي كان لا يمانع في فتح دورة استثنائية لمجلس النواب عاد يشترط توقيع الـ 24 وزيرا على مرسوم فتح الدورة بدلا من 14 وزيرا كما يرى بري وسلام، ما يعني استحالة ذلك، وبالتالي ابقاء مجلس النواب مقفلا على التشريع حتى منتصف اكتوبر.

وكان عون صعد من لهجته ضد الجميع، حلفاء وخصوما، فقد ذكر حزب الله ـ دون ان يسميه بأن سفراء غربيين عرضوا عليه الرئاسة شرط التخلي عن الحلفاء فلم يوافق، فيما تابع حملته على «المستقبل» بأغرب الاتهامات.

وردا على قول الرئيس بري عنه انه «ابن النظام وبالتالي لا ينزل الى الشارع»، قال عون بعد اجتماع كتلته النيابية الثلاثاء: انا ابن الدولة ولست ابن النظام، لقد حاولت الدخول في النظام فلم اجده، فرئيس الوزراء يأخذ اليوم دورين: رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وهذا امر غير مقبول.

ولم يسأل عون لماذا بات على تمام سلام ان يشغل المنصبين معا، وان ذلك ما كان ممكنا حتى في الخيال لولا مقاطعة المقاطعين لانتخابات الرئاسة منذ سنة وشهرين، وهو في مقدمتهم.

واضاف: يقولون عون يريد رئاسة الجمهورية، ويريد صهره قائدا للجيش، ولا يقولون العميد شامل روكز الذي يملأ اسمه لبنان والبلدان العربية! وتابع قائلا: لهؤلاء الاقزام الذين يتحدثون الآن، اقول، ما من مرة عنت لنا الرئاسة اكثر من اعادة مؤسسات الدولة للعمل، لم نشحذ السلطة يوما، نحن شبعانين سلطة.

وتساءل عون: من هؤلاء الذين يقفون في وجهي؟ لا يا حبيبي انا العماد ميشال عون قاتلت حتى احافظ على سيادتكم واستقلالكم وحرياتكم ودفعت 15 عاما ابعادا عن لبنان وخمس سفرات وسنتين في الولايات المتحدة حتى جئت ما يساعد اميركا على تحرير لبنان، اما انتم ماذا فعلتم؟ انتم «كارتيل المصاري» تمتصون مالنا وتعبنا، انتم 70 مليار دولار دين على لبنان، روحوا شوفوا قضاءكم وامنكم، ضيعة مش عم تقدروا تحرروها من الارهابيين (يقصد عرسال)، لا تدافعون ولا تدعون احدا يدافع، عار عليكم، لو كانت لديكم ذرة كرامة لاستقلتم وذهبتم الى بيوتكم والايام بيننا وبينكم.

العماد عون نفى ان يكون اتصل بالبطريرك بشارة الراعي وان الاخير طلب منه وقف التحرك في الشارع لأن الوحدة الوطنية اهم من رئاسة الجمهورية.

في السياق، سيكون لتيار «المستقبل» رأيه الحاسم من هذه التطورات يطلقه الرئيس سعد الحريري عبر افطار رمضاني مركزي يقيمه التيار في بيان وفي سبع قاعات اخرى الاحد المقبل وهو ترتيب رمضاني سنوي.

وستكون هناك اطلالتان للامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في هذا الوقت الرمضاني الاول اليوم الخميس بمناسبة ليلة القدر والثانية عند الخامسة والنصف من عصر يوم الجمعة بمناسبة احياء يوم القدس العالمي.

أخبار وأسرار لبنانية

● **اجتماع قبل الجلسة:** اجتماع مشترك لوزراء تكتل الإصلاح والتغيير وحزب الله عقد قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء اليوم لتنسيق الموقف من الجلسة وجدول أعمالها وآلية عمل الحكومة.

هذا الاجتماع سبقته زيارة للوزير محمد فنيش الى رئيس الحكومة تمام سلام لإبلاغه هذا الموقف: «نحن نقف إلى جانب التيار الوطني الحر من دون لبس، ونؤيد موقفه، ونحن متمسكون بآلية العمل الحكومي». وأكد فنيش لسلام أن رئاسة الجمهورية في لبنان هي الضامنة للتوازن السياسي والدستوري، والحكومة التي ولدت في ظروف استثنائية، انتقلت إليها صلاحيات رئيس الجمهورية، ودورها اليوم الحفاظ على التوازن. وأي حديث اليوم عن اتخاذ قرار بالنصف زائدا واحدا يعني الإخلال بهذا التوازن وهذا الدور. ومن المتوقع أن يتطرق السيد حسن نصرلله في خطابه غدا الجمعة بمناسبة «يوم القدس العالمي» الى الأزمة الحكومية والموقف منها.

● **سقف عال:** ثمة خوف تعبر عنه أوساط سياسية مطلعة رافقت تنفيذ الطائف من أن تؤدي مطالب عون وذهابه بعيدا في الدفع نحو المطالبة بحقوق المسيحيين، والتصويب على الشركاء في الحكومة وفي التركيبة اللبنانية، بخصومه إلى الرد بسقف عال أيضا.

قد لا يأتي الرد، كما يتردد، عبر قرار سريع يتخذه وزير الدفاع سمير مقبل، بالتمديد فحسب لقائد الجيش، إذا قرر عون النزول إلى الشارع وتعطيل عمل الحكومة ومجلس النواب.

بل يمكن أن يعمد خصوم عون إلى هجمة عكسية، على المستوى السياسي نفسه الذي رفعه رئيس تكتل التغيير والإصلاح.

وهذا يعني بحسب هذه الأوساط أنه مع وصول كل الفرقاء إلى المأزق الذي وصلت إليه البلاد حاليا، والردود والردود المضادة، وإعادة طرح موضوع حقوق المسيحيين على الطاولة والمس بالوحدة الوطنية، يمكن أي خصم أن يقابل عون بطرح المداورة في وظائف الفئة الأولى.

وهذا يتعلق بالدرجة الأولى بموقع قيادة الجيش وحاكمية مصرف لبنان، فيصبح المركزان، وتحديدا قيادة الجيش تحت مرمى الاستهداف، لكون المشكلة السياسية الحالية تدور حولها.

● **المرتاح الأكبر:** رئيس مجلس النواب نبيه بري هو في عرف البعض المرتاح الأكبر الى وضعه إذ يقبض تماما على الحصة الشيعية الوازنة في الدولة فيما شريكه المنافس على الساحة الشيعية أي حزب الله مستغرق حتى أذنيه في الميدان السوري وميادين أخرى في المنطقة.

ومع ذلك فإن بري بحاجة ماسة دوما الى إقناع من يعنيهم الأمر بأنه ما برح لاعبا أساسيا ومحوريا، لذا فهو يذهب بعيدا أحيانا في نسج التفاهمات الخفية مع تيار المستقبل لكنها تظل ظرفية لأن بري يعرف الحدود والمحاذير.

● **بطلان الاتهامات:** رأى اللواء الركن جميل السيد أن «ما يحصل اليوم مع العماد ميشال عون في محاولته اليائسة لاسترجاع حقوق المسيحيين ومنع التمادي في مصادرتها من قبل القيادات السياسية الإسلامية، يثبت بلا أدنى شك بطلان الاتهامات التي يوجهها فريق 14 آذار المسيحي الى سورية، من حين الى آخر، من أنها هي التي صادرت تلك الحقوق وغبنت المسيحيين».

وقال في تصريح إنه «تبين للقاصي والداني، منذ خروج سورية من لبنان الى اليوم، أن سورية لم تصطحب معها حقوق المسيحيين اللبنانيين عند خروجها، لا بل يمكننا الجزم إنصافا للحقيقة والتاريخ، بأن تلك القيادات السياسية الإسلامية هي نفسها التي صادرت حقوقهم في الزمن السوري بعد اتفاق الطائف الى يومنا هذا، وأنها كانت تتصارع حينذاك لدى سورية لتتناتش الحصة المسيحية في ما بينها».

وإذ سأل «أي مصلحة وطنية للقيادات السياسية السنية والشيعية والدرزية في استمرار هذا الوضع وفي استمرار السعي الى احتكار ومصادرة حقوق المسيحيين في لبنان منذ العام 2005 إلى اليوم، في الوقت الذي تذبح فيه «داعش» و«النصرة» رؤوسهم في كل مكان من المنطقة حولنا؟»، اعتبر أنه في «مسألة الحياة والموت، فإن قطع الرؤوس لا يختلف كثيرا عن قطع الحقوق».